

بيان رسمي

بيان عاجل حول مجزرة تللكخ والتهديد الوجودي للأقليات في سوريا من الاتحاد العالمي للمنظمات العلوية
تحية مضمخة بدماء المظلومين...

يدين الاتحاد العالمي للمنظمات العلوية بأشد العبارات المجزرة البشعة التي ارتكبت بحق المدنيين العلويين في مدينة تللكخ مساء العاشر من حزيران/يونيو ٢٠٢٥. هذه الجريمة ليست حدثاً معزولاً، بل تأتي في سياق ممنهج من العنف الطائفي والتهجير والاستهداف ضد الأقليات في سوريا.

هاجمت مجموعات تهريب مسلحة يقودها جاسم تميم المصري، أبو العلمين، وحسين النعيمي المدنيين العلويين بالتزامن مع استهداف حواجز "الأمن العام"، بهدف خلق فتنة طائفية. وسائل إعلام وتنسيقيات تابعة لما يعرف بـ "العصائب الحمراء" عمدت إلى تحميل العلويين مسؤولية ما جرى، في حملة تحريض طائفي ممنهجة

ما جرى يؤكد ما صدر عن "لجنة السلم الأهلي" في مؤتمرها الصحفي الأخير، حيث أعلن تبني المجموعات الإجرامية حتى التابعة للنظام السابق بحجة "منع إراقة الدماء". والحقيقة أن هذه العصابات هي الذراع غير المعلن للسلطة القائمة، التي تعتمد على الفوضى والإرهاب الطائفي لضمان بقائها، لا لحماية الناس.

نحن نحمل مسؤولية ما جرى لحكومة الامر الواقع في دمشق، لمسؤوليتها عن ضبط الامن و ضبط العصابات الارهابية والفصائل المسلحة. ونناشد جميع الاطراف المنخرطة في الشأن السوري -من قوى ودول اقليمية ومنظمات وهيئات انسانية - بالتحرك الفوري لضمان أمن الشعب السوري وخاصة الاقليات وايقاف هذه المجازر العرقية والية التطهير الممنهج للأقليات.



إن هذا التصعيد يتناقض كلياً مع وعود الانتقـال السلمي التي أطلقتها الدول الراعية للحل السياسي، وفي مقدمتها السعودية والولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي. ما يحدث اليوم من تغيير قسري للنسيج الاجتماعي والديني في سوريا يهدد وجود الأقليات ويمهد لكارثة إنسانية.

نطالب بما يلي وبشكل فوري

1. فتح تحقيق فوري ومستقل في مجزرة تللكخ، على أن يشمل أيضاً الآليات التحريضية و حملات التلقين الأيديولوجي الممنهج ضد الأقليات، لدورها في تكرار هذه المجازر. كما نطالب بإدراج هذه لمجزرة، وسائر ممارسات سلطة الأمر الواقع والفصائل المسلحة في التحريض عليها الى مهام لجنة التحقيق الدولية لتقصي الحقائق ومحاسبة مرتكبي هذه الجرائم.
2. الدعوة العاجلة لعقد جلسة لمجلس الأمن الدولي بهدف ضمان آلية فعالة لحماية الأقليات من المجازر اليومية المستمرة بحقهم، خصوصاً في مناطق الساحل السوري، حمص، حماة، ودمشق.
3. التأكيد على ضرورة الزام سلطة الأمر الواقع لاتخاذ تدابير ملموسة وفعالة لضمان حماية الأقليات في جميع أنحاء سوريا.
4. ضمان تطبيق شفاف وكامل للضمانات التي قُطعت في إطار المبادرة السعودية والأمريكية و الأوروبية والمتعلقة بحماية الأقليات، وضمان الانتقال السلمي إلى نظام تعددي ديمقراطي يحترم حقوق جميع مكونات الشعب السوري.

الصمت تواطؤ، والعدالة هي شرط لأي سلام حقيقي

مع خالص التقدير

"الاتحاد العالمي للمنظمات العلوية"

